Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-4/50-65 Volume (12), Issue (4), 2022, Pages: 50-65

The Structure of Public Revenues and Their Impact On The Public Budget Using The Self-Distributed Deceleration Model (ARDL)

Dr. Aqeel Hamid Al-Helo [1*] and Ms. Qamar Majed Al-ghorabe [2]

[1,2] *Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Business

ABSTRACT

This research aims to analyze and predict the structure of public revenues (total revenues, total oil revenues, total tax revenues and their impact on supporting the federal budget of Iraq for the period (2004-2020). The importance of the research lies in the role played by oil and tax revenues to reduce the deficit, using the distributed self-slow methodology ARDL. The ARDL model is one of the prediction models to detect joint integration in the long term. The research reached several conclusions, the most important of which are: the problems of the Iraqi economy are due in their entirety to the lack of proper planning and effective management for the post-2003 phase, as the excessive dependence on revenues generated from exports Oil constituted the largest percentage of the total revenues. Thus, it was supposed to represent oil as the leading sector to attract other productive and administrative sectors. The most important recommendation of this research is to draw up correct development plans and strive to implement those plans to find revenue outlets to support the federal budget. The private sector supports various economic activities and thus increases the revenues resulting from taxes, rents, and others.

Keywords: Public Revenue, Distributed Self Deceleration Model (ARDL), Public Budget.

Received:2/8/2022
Accepted:4/9/2022
Published:31/12/2022

*Corresponding Author:

هيكل الايرادات العامة وأثرها على الموازنة العامة باستخدام أنموذج الابطاء الذاتي الموزع ARDL

أ.د عقيل حميد الحلو[1] **الباحث قمر ماجد الغرابي[2]**

[1,2]جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل والتنبؤ بهيكل الايرادات العامة (اجمالي الايرادات واجمالي ايرادات النفط واجمالي ايرادات الضرائب واثرها على دعم الموازنة الاتحادية للعراق للمدة (2004-2020)، اذ تكمن اهمية البحث في الدور الذي تؤديه الايرادات النفطية وايرادات الضرائب لتخفيض العجز، باستخدام منهجية الابطاء الذاتي الموزع ARDL، كونه احد نماذج التنبؤ، للكشف عن التكامل المشترك بالاجل الطويل، وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها: ان مشاكل الاقتصاد العراقي تعود بمجملها الى عدم وجود تخطيط سليم وادارة فعالة للمرحلة ما بعد 2003، اذ ان الاعتماد المفرط على الايرادات المتحققة من صادرات النفط شكلت النسبة العظمى من اجمالي الايرادات، والتي كان من المفترض ان يمثل القطاع النفطي القطاع القائد لجذب القطاعات الانتاجية الأخرى، فشل خطط التنمية الاقتصادية التي سعت الى تنويع منافذ الايرادات العامة، التي اقرتها الحكومات لانها كانت حبرا على ورق ولم تدخل حير التنفيذ بسبب الفساد المالي والإداري، وجملة من التوصيات اهمها: ضرورة وضع خطط تنموية صحيحة والسعي الى تنفيذ تلك الخطط، لايجاد منافذ للايرادات لدعم الموازنة الاتحادية، دعم القطاع الخاص ليساهم في دعم الانشطة الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة العوائد الناتجة عن الضرائب والايجارات وغيرها.

الكلمات المفتاحية : الايرادت العامة، نموذج الابطاء الذاتي الموزع (ARDL)، الموازنة العامة.

المقدمة

تختلف الدول في طريقة تحصيل الايرادات، فمنها ما يعتمد على الايرادات المتحققة من ريع الموارد الطبيعية بشكل رئيس كالدول النامية، ومنها ما يعتمد على الدخل المتولد من القطاع الخدمي والسياحي ومنها ما يعتمد على الاستثمارات المالية،، اذ تؤثر حركة وتطور اسواق المال على الدخل القومي، وعلى الرغم من ذلك تبقى البلدان رهينة الازمات الخارجية فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي كبيرة العالم الخارجي كلما تأثرت بالأحداث الخارجية، لذا فان الدخل القومي يتأثر بالتقلبات الخارجية، وعليه تؤثر تلك التقلبات على اعداد الموازنة العامة الاتحادية، والاسباب تعود لعوامل هيكلية عانى منع الاقتصاد العراقي منذ عقود، نتيجة غياب التخطيط السليم، لذا فان البحث ينصب على تحليل سلوك هيكل الايرادات خلال العقديين الماضيين واثرها على مكونات الموازنة الاتحادية، وطرق تحفيز القطاعات الاقتصادية، بالاعتماد على البيانات المتاحة من المصادر الرسمية والدراسات والبحوث، مع التنبؤ بالإيرادات الغير نفطية باستخدام احد نماذج التنبؤ وهو منهجية الابطاء الذاتي الموزع ARDL.

اولاً: اهمية البحث

يكتسب الموضوع أهميته من الاتي:

- يعد ايجاد منافذ لتنويع مصادر الإيرادات البديلة من أكثر المواضيع اثارة للجدل في الوقت الراهن لتلافي تراجع الايرادات المتحققة من مورد اقتصادي معين، كما انها الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتصدي للصدمات الداخلية والخارجي

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحليل العلاقة الجدلية بين ايجاد منافذ لتنويع الايرادات وأثرها على الموازنة الاتحادية لذا صيغت مشكلة البحث للاجابة على التساؤلات التالية:

1. هل هناك امكانية لايجاد منافذ جديدة لتنويع هيكل الايرادات العامة في العراق؟
2. ما نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية من هيكل الايرادات العامة؟

ثالثاً: هدف البحث

- تحليل طرق اعداد الموازنة العامة العراقية وبيان العجز والفائض.
- التحليل والتنبؤ بهيكل الايرادات العامة وبيان اثرها على الموازنة الاتحادية.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسية مفادها (يمتلك العراق مقومات عديدة وموارد مالية كثيرة كان من الممكن ان تسهم في دعم الموازنة الاتحادية الا ان سوء الادارة والتوزيع وغياب التخطيط الصحيح عمق الاعتماد على الايرادات المتحققة من تصدير النفط مما جعل العراق عرضة لتقلبات اسواق النفط العالمية).

خامساً: حدود البحث

الحدود المكانية: تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

- الحدود الزمانية: اشتملت الحدود الزمانية على تحليل واقع هيكل الايرادات العامة لغاية 2030.

المبحث الاول : هيكل الايرادات العامة واثره على عجز الموازنة المفهوم والاهمية

المطلب الأول: التأصيل النظري لواقع هيكل الايرادات العامة (اجمالي الايرادات، الايرادات الريعية، ايرادات الضرائب)

مفهوم الإيرادات العامة The concept of public revenues

تتمثل الإيرادات العامة (public revenues) بكل ما تتطلبه الحكومة من الموارد من اجل اداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحقيق اقصى قدر من الرفاهية، اذ تقوم الحكومة بجمع الأموال من خلال الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ويتم استخدام تلك الأموال لتغطية نفقاتها الإدارية وغيره، ويتم تحصيل الإيرادات الضريبية من الضرائب المباشرة والغير مباشرة في حين ان الإيرادات غير الضريبية يتم اشتقاقها من الأنواع المختلفة للتعهدات العامة (Nimodia2021:1).

تشير الادبيات الاقتصادية الى ان مفهوم الإيرادات العامة يشير الى الإيرادات الحكومية، الناتجة عن الضرائب ، وبيع السلع والخدمات العامة ، والغرامات ، والمساهمات ، وما إلى ذلك، ان الإيرادات العامة هي بالضبط الإيرادات التي يتم الحصول عليها من المصادر الحكومية لتلبية متطلبات الإنفاق العام (dialabank،2019) ان عملية الحصول على الإيرادات لا تقتصر فقط على سد الحاجات من النفقات العامة، و انما لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي للبلد من خلال السيطرة على حالات التضخم و الركود، فعند اتخاذ اجراء بزيادة الإيرادات العامة على حساب النفقات العامة يكون الهدف هو الحد من النشاط اقتصادي للتقليل من حدة التضخم، وفي حالة الركود وارتفاع معدلات البطالة تقوم الحكومة بالتقليل من تحصيل الإيرادات، لغرض زيادة دخول الافراد وبالتالي التقليل من معدلات البطالة (الجياشي،2021:51)، و لكي تضع

الحكومات سياساتها موضع التنفيذ فهي تحتاج لمجموع الأموال التي تحصل عليها من الإيرادات العامة للأنفاق على المشروعات العامة، لذا يمكن تعريف الايرادات العامة على أنها "جميع الأموال النقدية والعينية المنقولة والعقارية التي تصب وارداتها في الخزينة العامة لتتمكن الحكومة من أداء وظائفها الملقاة على عاتقها وتغطية نفقاتها العامة"، وتعد أداة للتأثير على الحياة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسعي لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

ان الموازنة العامة تعد الإيرادات العامة اهم عناصرها لما توفره من تمويل لتغطية النفقات العامة والقيام بالوظائف والواجبات حتى تستطيع الحكومة ان تفرض سيادتها ومكانتها، ومع ما يحدث من تطور فأننا نجد ان الالتزامات والاحتياجات قد تعددت مما جعل الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لتويع مصادر الإيرادات العامة فهي الأساس الذي تقوم عليه الميزانية العامة، وعلى أساسها يتم تحديد النفقات والاحتياجات و المصاريف، ان الدول التي ترغب في التقدم والتطور والرقي تعطي الأولوية للإيرادات العامة لان أي انفاق تحتاجه الحكومة لتنفيذ أهدافها يعتمد على وجود الإيرادات العامة فالاهتمام الكبير بها واجراء البحوث و الدراسات لأجل انشاء و استحداث إيرادات متنوعة قادرة ان تحقق الاقتصاد المستدام هو مفتاح الحكومة لتحقيق خططها وأهدافها وسياساتها (عسيري،7-2018:6)

تعد مسألة اشباع الحاجات العامة، من المسائل الضرورية التي تسعى لها الدول، من خلال زيادة الانفاق العام، شريطة ان يتم تحصيل مزيد من الإيرادات فهي جزء مكمل والأساس في تمويل النفقات العامة، كون الحكومة هي وحدة اقتصادية متكاملة تبحث عن التوازن في إيراداتها ونفقاتها، وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة وفقاً لتطور الفكر الاقتصادي، اذ نجد ان الإيرادات العامة بحسب مفهوم الاقتصاديين التقليديين يقتصر على تمويل وتزويد الخزانة العامة بكل ما تحتاجه من أموال لتغطية الانفاق العام لتمكين الحكومة من انجاز مهامها الأساسية، اما مفهوم الإيرادات العامة في الفكر الاقتصادي الحديث فنجد انها لا تقتصر فقط على تمويل الخزانة العامة بالأموال انما أصبحت أداة للسياسة المالية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي (taha,2018:1) تخدم الإيرادات العامة غرض تمويل وتوفير السلع والخدمات للمواطنين كالرعاية الصحية والأمان فضلاً عن السماح للدولة بالاضطلاع بدورها في إعادة التوزيع للإيرادات من خلال الإعانات والضمان الاجتماعي (عناية،1998:48).

استناداً لما تقدم أعلاه يمكن ان تعرف الإيرادات العامة على أنها " العمود الفقري لنشاطات الحكومة من خلال توزيع الدخل وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق التوازن بحسب مخططات الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لذلك تعددت أنواع الإيرادات العامة.

ويخضع تصنيف الإيرادات العامة الى معايير أساسية حسب مصدرها وهي كالاتي: (السواط، السندي، واخرون ،2021:215)

اولاً: مصادر الإيرادات العامة: تنقسم الإيرادات بحسب مصادر الحصول عليها الى إيرادات اصلية ومشتقة، فالأصلية تكون متمثلة ب أملاك الحكومة الزراعية، التجارية، الصناعية أي ممتلكاتها من (الدومين العام) اما الإيرادات المشتقة فهي التي يتم الحصول عليها من غير املاكها مثل الضرائب والرسوم والغرامات أي من ثروات الافراد والمقيمين في اقليمها بموجب سلطتها السياسية عليهم.

ثانياً: دورية وانتظام الإيرادات العامة: يتم تقسيم الإيرادات وفق هذا المعيار الى إيرادات عادية (أملاك الدولة، الرسوم، الضرائب) والتي يغلب عليها طابع الدورية والانتظام في تحصيلها وإيرادات غير عادية (القروض العامة، الإصدار النقدي) أي يتم الحصول عليها بصورة غير دورية وغير منتظمة.

ثالثاً: سلطة الدولة في تحصيل الإيرادات العامة: تمثل الدولة سلطتها في الحصول على الإيرادات العامة بجعلها إيرادات اجبارية الزامية على الافراد مثل (الضرائب، الغرامات)، وايرادات اختيارية مثل (القروض، الدخل الناتج عن الأسهم والسندات التي تملكها الدولة، ثمن المنتجات العامة غير الاحتكارية، الرسوم) أي يتم تحصيلها من غير اجبار للأفراد توجد كذلك إيرادات عامة لا تدخل من ضمن هذين التقسيمين تكون متمثلة بإيرادات الدولة من الإصدار النقدي.

رابعاً: الإيرادات الاقتصادية والإيرادات السيادية: تتمتع الدولة بامتيازات تمكنها من الحصول على لإيرادات السيادية كالضرائب والرسوم في حين يتم الحصول على الإيرادات الاقتصادية المتحصلة من ملكية الدولة واستثماراتها العامة (الحلو،مشكور،2016:64).

المطلب الثاني: التأصيل النظري لعجز الموازنة الاتحادية المفهوم والاسباب والتصحيح

عجز الموازنة العامة(المفهوم):

يعبر علماء الفكر المالي عن العجز بأنه "الحالة التي تتعرض لها الموازنة العامة عندما يكون حجم النفقات العامة للحكومة أكبر من حجم إيراداتها الواجب توفرها لتمويل تلك النفقات خلال مدة زمنية معينة"، ويشير هذا المفهوم الى وجود اختلال في توازن الموازنة العامة فتكون كفة النفقات أكبر من كفة الإيرادات، والفرق السلبي بين كفتي الموازنة يمثل عجزاً، فالنفقات العامة عادةً هي من يقوم بتحديد حجم العجز لان العجز يظهر بشكل واضح عند اعداد الموازنة وقبل الوصول

الى مرحلة التنفيذ، لغرض تعويض العجز تسعى الحكومات الى خفض الانفاق العام او زيادة الإيرادات، واذا لم تتمكن الحكومة من ذلك او لم تكن الحكومة راغبة في زيادة الموارد الذاتية او تقليل حجم النفقات، تلجأ الحكومة الى التمويل لتعويض العجز من مصادر داخلية او خارجية (كاظم، صالح،2015:65)، ان ظاهرة العجز في الموازنة العامة من الظواهر المعقدة للغاية والتي تحدث نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل والمؤثرات التي تسبب حدوث العجز وتفاقمه، اذ نجد ان بعض من هذه العوامل تتعلق بالتغيرات التي تحدث في النفقات العامة، بينما ترتبط بعضها بعوامل أخرى مثل التغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للحكومة (Garcia,Ramajo,2004:716)، ويعد العجز من المفاهيم الخاصة بقياس الحالة المالية للاقتصاد، فهو يبين حقيقة المركز المالي للبلد (Kharas,Mishra,1997:32)، فالعجز من المشكلات المحورية التي تتطلب حلاً، لان تاثيره يقع على جميع المتغيرات الاقتصادية، فيدخل البلد في دوامة الضغوط التضخمية المتزايدة، مما يؤدي الى نفاذ الاحتياطي الأجنبي، فتظهر أزمات مالية حقيقية (الحاج،2009:52)، وينظر للعجز على انه الحالة التي تكون فيها المبالغ المستلمة من الحكومة اقل من نفقاتها (كلما كانت النفقات اعلى من الإيرادات يدخل البلد في حالة العجز في الموازنة العامة) بالتالي يكون الادخار الحكومي سالباً Negative government saving، اما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فهناك علاقة ارتباط وثيقة بينه وبين العجز، فكلما ازدادت نسبة العجز قل معدل النمو الاقتصادي، اذ ان المعيار الذي يقاس به مستوى النمو الاقتصادي يقع عند المستوى الحرج Critical Level فثبات العجز عند مستوى ادنى من المستوى الحرج، يمكن الحكومة من تحقيق نمو في رأس المال والناتج وبمعدل ثابت، اما اذا كان مستوى العجز يفوق المستوى الحرج نجد ان النمو في رأس المال والناتج ينخفض الى ادنى مستوى بشكل مستمر (Brauninger,2002:1).

1- **أسباب عجز الموازنة العامة:** ان ظاهرة العجز في الموازنة العامة للحكومة من الظواهر المركبة والمعقدة ولا يجوز حصرها في سبب واحد، لوجود العديد من المؤثرات والعوامل التي يكون لها يد في حدوث هذا العجز، فالبعض من تلك العوامل يعود للتغيرات التي تحدث في الموارد العامة للحكومة، والبعض الاخر يعود للتغيرات التي تحدث في النفقات العامة
(جسر التنمية،2007:11).

ويمكن ايجاز اهم الأسباب المؤدية لحدوث العجز في الموازنة العامة للحكومة بالنقاط التالية:

اولاً: زيادة النفقات العامة Increase the Public Expenditures

تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الخزينة العامة للحكومة لتشبع الحاجات العامة بالتالي تصبح النفقات العامة الوسيلة التي يتم من خلالها تحفيز الطلب الكلي الفعال، فعندما يعاني الاقتصاد من فجوة تضخمية او فجوة انكماشية تعمل على زيادة او تخفيض الطلب الكلي بحسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد (حسين،1995:11)، ان الحكومات جميعها وبتعدد أنظمتها (الاقتصادية، السياسية) تواجه تزايد مستمر في حجم الانفاق العام وتعدد أنواعه عام بعد عام وفقاً لتطور دور الحكومة وزيادة تدخلها في الشؤن الاقتصادية والاجتماعية، فعند دراسة تزايد تدخل الحكومة في الشؤن الاقتصادية نجد ان العالم الألماني Adolf Wagner من أوائل المهتمين بهذا الشأن فهو اول من رصد ظاهرة (تزايد النفقات العامة) على اثر دراسة الموازنات العامة للحكومات الاوربية واطلق عليه اسم قانون "تزايد نشاط الحكومة" (Abdul Kareem,2011:20)، تتلخص فكرة هذا القانون بأن النفقات العامة تنمو بوتيرة اكبر من معدل الناتج المحلي الإجمالي، وانها تأخذ شكل دالة متزايدة مع الزمن (عبد الواحد،2000:229).

اما أسباب حدوث تزايد النفقات العامة يمكن حصره بالاتي:

1 - **اتساع نطاق تدخل الحكومة يتطلب** توسع النشاط الاقتصادي للحكومة زيادة في حجم النفقات العامة لتسهل عليها مهمة القيام بوظائفها المختلفة، والتي من ضمنها زيادة مشاريع الحكومة الإيرادية وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الظروف المناسبة لها ومعالجة البطالة وحالات الركود والكساد من خلال المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، بالإضافة الى تحسين مكانة الحكومة الاقتصادية بين حكومات العالم الخارجي بدعم المنتجات الوطنية من اجل سد الحاجة المحلية (خلف،2008:97).

2 - **الأسباب الاقتصادية:** تعد من أهم وأول الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية، فكلما زادت النفقات الحكومية ادى ذلك الى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، بافتراض ان مرونة الطلب الداخلية على السلع والخدمات مرتفعة.(عايب،2010:113).

3 - **الأسباب الاجتماعية:** ان زيادة الوعي الاجتماعي بسبب توسع التعليم جعل المواطنين أكثر دراية بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الحكومة بوظائف لم تكن موجودة سابقاً كالتأمين ضد البطالة، المرض، والعجز وغيرها من المتطلبات التي تؤدي الى زيادة الانفاق العام، ان زيادة التدخل الحكومي يجعل الحكومة ملزمة بمتابعة مختلف النشاطات ولاسيما الاجتماعية منها، فهي ملزمة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال رفع مستوى دخول الافراد

ذوي الدخل المنخفض وتقديم المساعدات مثل الصحة والتعليم... الخ (بودلال،2018:458).

4 - **الأسباب السياسية:** تزداد رغبة الحكومة بتعزيز دورها على الصعيدين المحلي والخارجي، وفيما يتعلق بالصعيد المحلي فان الحكومة كلما اقترب موعد الانتخابات تحاول الفوز من خلال كسب رضى المواطنين بزيادة الخدمات المقدمة لهم، اما على الصعيد الخارجي تقوم الحكومة بزيادة مشاركاتها في المنظمات الدولية والإقليمية مما يحتم عليها زيادة اكبر في النفقات العامة (الحلو، مشكور،2016:48-49).

5 -**الأسباب الإدارية:** تفاقم حجم النفقات العامة بسبب زيادة عدد الموظفين الذين يعملون في الدوائر الحكومية نتيجة لزيادة دور الحكومة وتعدد نشاطاتها، فضلا عن تزايد عدد مؤسسات الحكومة ومرافقها العامة، بالإضافة الى الخلل المتواجد في التنظيم الإداري والتدهور الحاصل في الإدارة الحكومية وكثرة الإجراءات المعقدة، كما ان التبذير والاسراف يأخذ بالموازنة العامة نحو العجز بسبب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة واثقال كاهل الموازنة بالديون التي تعجز الموار العامة عن تغطية تكاليفها (عواد،2013:91).

6 -**الأسباب العسكرية:** تعد من الأسباب البديهية في زيادة النفقات العامة فأن الحرب يسبب العجز في الموازنة العامة، اذ ان أكبر الزيادات في دين الحكومات حدثت في القرن العشرين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعادةً تعمل اقتصاديات الحرب بتوظيف بمستوى منخفض، والعمل على تمويل العجز لأنه السبيل لتخطي جزء من أعباء الحرب، تكون الزيادة الحقيقة واضحة عند مقارنة الموازنة العامة قبل الحرب و بعدها، لذا فأن من أسباب العجز في الموازنة العامة هو الانجراف الكبير في تخصيص نفقات الموازنة نحو الانفاق العسكري من مخصصات الأجور والرواتب وشراء الأسلحة وجميع المتطلبات العسكرية (Endole,1993:6).

7 - **الأسباب المالية:** ان تطور مفهوم الانفاق الحكومي وانتقاله من المفهوم التقليدي الى المفهوم المعاصر هو من اهم أسباب الزيادة في الانفاق العام، من اجل زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة لابد من زيادة النفقات العامة لاسيما في أوقات الصدمات والأزمات الاقتصادية، وبسبب تقدم وتنوع أساليب اصدار القروض العامة اصبح من السهل على الحكومات الاقتراض فتمثل القروض اهم وسيلة في الحصول التمويل حتى تتمكن من سد العجز في الموازنة العامة لعدم كفاية حصيلة الضرائب للقيام بذلك، في حال توسعت الحكومة في طلب القروض فأنها تبني عائقاً امام تحقيق التنمية الاقتصادية لأنها تزيد من الأعباء العامة التي تستنزف جزء كبير من موارد الحكومة (الهيتي، الخشالي،2006:60).

8 - **الكوارث الطبيعية:** تشير الكوارث الطبيعية للحوادث التي لا يمكن للإنسان التحكم بها او التدخل في حدوثها، كالزلازل، البراكين، الجفاف وجميع العوامل الطبيعية التي لها تأثير على الموازنة العامة، فهذه الكوارث بطبيعة الحال تزيد من النفقات العامة للحكومة حيث يقع على عاتقها معالجة ما تدمره هذه الحوادث (إسماعيل، كريم، 2019:144).

ثانياً: تراجع الإيرادات العامة Decline in public revenue

ان تراجع الإيرادات العامة يعود الى عدم قدرة الحكومة على مواكبة الزيادة الحاصلة في النفقات العامة، ويمكن ايجاز الأسباب لتراجع الإيرادات العامة بالنقاط التالية: (الخليل,2004:101-103)

1- الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد: عند ظهور الكساد وارتفاع نسبة البطالة تؤثر على النشاط الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على دخول الافراد، وبالتالي لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم تجاه الحكومة بدفع الضرائب (تنخفض الحصيلة الضريبية).
2- سوء التنظيم والإدارة: ان عدم وجود المساءلة المالية في القطاعات العامة، هي السبب الأول في غياب الرقابة على تحصيل الإيرادات العامة.
3- الدخل والنمو الاقتصادي: في حالة انخفاض مستوى الدخل وكان النمو الاقتصادي يعاني من ضعف لاسيما عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية، فيكون أثرها كبير على الاقتصاد لان وسائل الإنتاج تعرضت للتخريب والتعطيل.
4- ارتفاع الضريبة: ان اثقال كاهل المستثمرين برفع معدلات الضريبة يؤدي الى القضاء على حوافز الإنتاج التنموي والاستثمار.
5- الفساد الإداري والمالي: وما يصاحبه من مظاهر المحسوبة، وعدم جباية الضرائب بصورة صحيحة من مصادرها، كذلك اعمال التزوير والرشوة.
6- الغش الضريبي: والذي يختلف عن التهرب الضريبي اذ لا يرغب دافعوا الضرائب في دفع الضريبة، او التأخر في دفعها، فالغش الضريبي هو تغيير البيانات المالية والمحاسبية للذين يدفعون الضرائب لغرض تقليل الجباية الضريبية، وبذلك تقل الإيرادات العامة بسبب اتباع طرق الاحتيال والتخلف عن دفع الضرائب (Fontanel,2005:57).

2- سبل معالجة العجز في الموازنة العامة

يتم اتباع منهجين لمعالجة العجز في الموازنة العامة، يتمثل المنهج الأول في (المنهج الليبرالي

الانكماشي) الذي يتبناه صندوق النقد الدولي، اما المنهج الثاني هو (المنهج التنموي المستقل) والذي تتبانها اغلب الحكومات لمعالجة العجز.

1- المنهج الليبرالي الانكماشي (برنامج صندوق النقد الدولي):

ان برنامج صندوق النقد الدولي لأصالح الاقتصاد ومعالجة عجز الموازنة العامة، يستمد وصفاته من النظرية اللبرالية الجديدة neoliberal theory، وهذه النظرية مفادها ان من الضرورة الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، وترك الاقتصاد يعيد التوازن لنفسه لان السوق الحرة كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي الضروري في تحريك النمو والاستثمار، وتوعز الاسباب الى أن أسباب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية نابعة من الداخل (اسباب هيكلية) ففي هذه البلدان يحدث العجز بسبب تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع ثم حدوث او ارتفاع مديات التضخم، كما يرجح صندوق النقد الدولي العجز في تلك البلدان ايضاً الى المبادلات التجارية الغير متكافئة، أي ان زيادة الكتلة النقدية بكميات كبيرة مع ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، تؤدي حتما الى ارتفاع الاسعار (فضيلة، رجب،2009:79)، في هذا الصدد يقدم صندوق النقد الدولي وصفته الخاصة التي تستند على مجموعة إجراءات تصحيحية يطلق عليها (سياسات التكيف الهيكلي)، تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد، ومقدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية ليحقق التوازن.(العباس،2004:4).

2- المنهج التنموي المستقل في معالجة العجز:

من مقومات هذا المنهج هي التثبيت المالي للموازنة، والعمل على إعادة هيكلة القطاعات (الإنتاجية، المالية) بشكل تدريجي، وخلق التوفيق بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبين تحريك وتحفيز عجلة السوق وتشجيع القطاع الخاص، والانفتاح على الأسواق العالمية (Mimoune,2016:6)، ان هذا المنهج لا يعمل على علاج حالة العجز بشكل سريع، وانما يكون اول اهداف هذا المنهج هو تحقيقي الاستقرار الاقتصادي أي زوال حالات (التضخم والانكماش)، ويترك للحكومة وقطاعاتها العامة خيارات متعددة ومفتوحة لتأدية دورها، كما انه يخلق بيئة من المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام في النشاطات الاقتصادية، ليصل بذلك العجز الى مستوى معقول ومناسب بإمكان الحكومة تحمله دون حدوث مشاكل تهدد الاستقرار الاقتصادي (سالم،2012:203).

المبحث الثاني : تحليل هيكل الايرادات العامة واثره على دعم الموازنة الاتحادية للعراق

عودة التنمية الريعية (2003-2019)

يحتل العراق حاليا المرتبة الرابعة بعد فنزويلا السعودية وإيران في أكبر احتياطي نفطي عالمي اذ تشير التقديرات الى ان الاحتياطي العراقي من النفط قد بلغت بواقع (153) مليار برميل.

على الرغم من امتلاك العراق الكثير من الموارد الاقتصادية الا انه أصبح اقتصادا احادي الجانب يعتمد على الريع النفطي. وتشير الدراسات الى ان بنية الاقتصاد العراقي تتمحور وبشكل كبير حول انتاج النفط لتمويل الموازنة العامة والتي تشكل(97%) من اجمالي عوائد العراق من العملة الصعبة، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى قطاعين منفصلين ومتمايزين الاول يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى، في الوقت الذي يولد فيه الاول (63,39%) (وزارة التخطيط،2018)، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018، في حين لا يولد الثاني اكثر من (36,61%) (وزارة التخطيط،2018)، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، اما القوى العاملة في القطاع النفطي فهي لا تتجاوز (3%) من اجمالي قوة العمل، في حين تضم القطاعات الاخرى نحو (97%) من القوة العاملة، كما ان هذين القطاعين تلاشت بينهما الارتباطات الامامية والخلفية، الا في حدود توفير الطاقة وبعض الخدمات الهامشية (الزبيدي،2013:75).

بعد عام 2003 ومع بدء التغيير السياسي توقع العديد من الخبراء الاقتصاديين، الى ان العراق مقبل على استراتيجية جديدة تؤدي الى انطلاق تنمية حقيقة، تستبدل الوضع القائم بوضع تنموي متطور بعد عقود من الدمار في جميع مفاصل الاقتصاد العراقي، معتبرين ان القطاع النفطي سيكون قطاع محفز للقطاعات الاخرى، اذ سيتم استخدام ايرادات النفط كثروة تنمي التراكم وتنوع الاقتصاد وتضعه على مسار الانطلاق والنمو الذاتي، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام، التي شهدها الاقتصاد العراقي، الا ان سياسات التنمية الصناعية والزراعية، عجزت تحقيق التنوع للاقتصاد العراقي وتحريره من الاعتماد المفرط على النفط،، والجدول التالي يوضح الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق من(2003 – 2020).

جدول(1): اسهام النفط والقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (2003-2020) لسنة الاساس 2007=100

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليون دينار اسعار ثابتة	نمو الناتج المحلي الاجمالي%	اسهام القطاع النفطي%	اسهام القطاعات الاخرى%
2003	29,58	-	69,3	30,7
2004	53,23	79.9	62,3	37,7
2005	73,53	38.1	79,1	20,9
2006	95,58	30.0	82,3	17,7
2007	111,45	16.6	81,3	18,7
2008	157,02	40.9	79,0	21
2009	130,64	-16.8	79,7	20,3
2010	162,06	24.1	81,0	19
2011	217,32	34.1	72,1	27,9
2012	254,22	17.0	69,7	30,3
2013	273,58	7.6	63,5	36,5
2014	266,33	-2.7	52,27	47,73
2015	194,68	-26.9	58,88	41,12
2016	196,92	1.2	64,36	35,64
2017	225,72	14.6	63,96	36,04
2018	251,06	11.2	63,66	36,34
2019	225,20	-10.3	67.63	32.37
2020	197,38	-12.7	66.1	33.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفصلية والاجمالية للناتج المحلية الإجمالي لسنوات متفرقة.

من بيانات الجدول (1) يتضح ان الناتج المحلي بلغ (29,585) مليار دينار عام 2003، ليشهد ارتفاعا ملحوظا اذ بلغ (157,02) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (40,9%) عام 2008، ليتراجع عام 2009 نتيجة تأثير الازمة العالمية، ثم واصل الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع ليصل الى (273,58) مليار دينار وبمعدل نمو (7.6%) عام 2013، وخلال السنوات الثلاث اللاحقة تراجع اجمالي الناتج ليسجل (196,92) مليار دينار عام 2016 وبمعدل نمو بلغ (1.2%) وذلك بسب تأثير الحرب على الارهاب وسيطرة المجاميع الارهابية على ثلث مناطق العراق، ثم تذبذبت قيم الناتج لتصل الى (197,38) مليار دينار عام 2020 وبمعدل نمو سالب بلغ (12.7-%) وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا والتوقف شبه التام الذي لحق اسواق النفط العالمية، وبالنظر الى اسهام النفط والقطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ استحواذ القطاع النفطي على النسب الاكبر، فقد سجل نسبة مساهمة (69,3%) في حين سجلت القطاعات الاخرى (30.7%) عام 2003، لترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (82,3%) وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى الى (17.7%) عام 2006، وفي السنوات اللاحقة وكنتيجة

لسياسات الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (66.1%) مع ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى الى (33.9%) عام 2020، على الرغم من الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية الا انه مازال دون المطلوب، اذ مازال القطاع النفطي يستحوذ على النسبة الاكبر، لقد ادى الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية، الى زيادة حدة التشوهات في بنية الاقتصاد العراقي، على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى وفعاليات الاقتصاد من جهة، وعدم التنوع في الانتاج وعدم قدرته على اشباع الطلب المحلي المتزايد، لذا عوض بالاعتماد على السلع الاجنبية مما ادى الى ارتفاع حدة العجز في ميزان المدفوعات العراقي، لاسيما في الميزان الخدمي*.

*لمزيد من الاطلاع مراجعة هيكل ميزان المدفوعات العراقي للسنوات 2003-2020 متاح على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.

منذ عام 2005، قامت الحكومة العراقية بتطوير استراتيجيات التنمية الوطنية محاكاة لأرثها التخطيطي لمدة خمسين عاما، اذ وضعت مجموعة من الخطط التفصيلية الشاملة، فضلا عن ذلك حصلت الحكومة على مقترحات عدة تخص التنمية الوطنية من قبل المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية. فوضعت اول خطة عام(2005-2007) تضمنت تطوير الصناعة النفطية واعادة تأهيلها. والتأكيد على التحولات الهيكلية للاقتصاد من خلال اقتصاد متنوع، وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تبسيط الاجراءات الحكومية على صعيد الاعمال، فضلا عن خصخصة المنشاة المملوكة للدولة، واعادة تأهيل المصارف الحكومية (الياسري،2017:79)، والجدول الاتي يوضح اهداف الخطط التنموية التي تبناها العراق من(2005-2022)

جدول(2): خطط التنمية الوطنية بعد عام 2003: الاهداف الكمية

الخطة	GDP الفعلي تريليون دينار	GDP المستهدف تريليون دينار	معدل النمو المستهدف%	معدل نمو القطاعات المستهدف من GDP%	
				النفطية	غير النفطية
2007-2005	150000	317000	17	14.6	40
2014-2010	269904.1	485106.1		16.1	9.2
2017-2013	264950.1	445383.2	9.38	18.7	7.5
2022-2018	223585.8	292463.8	7	7.5	6.1

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية، لسنوات متفرقة.

وعلى الرغم من ان الخطط الحكومية العراقية استهدفت العديد من المبادرات في قطاعات الاقتصاد المختلفة، الا ان الجهود الحكومية في تحقيق الاهداف الموضوعة بشكل حقيقي هي جهود غير متوازنة، اذ لم تستطيع الحكومة تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تنويع الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاد متنوع ذي قاعدة انتاجية واسعة ولا سيما في قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك الخدمات، والتخلص من الاعتماد على النفط وما يصاحبه من تقلبات واسعة تعرض الاقتصاد العراقي الى الانحراف عن مساره المرسوم، وهذا الهدف هو واحد من اهداف عدة لم تبذل جهود كافية لتحقيقها، ويبدو ان الخطط السابقة قد عملت على تحديد التحديات العامة التي يوجهها الاقتصاد العراقي وتقديم اهداف عامة للتعامل مع تلك التحديات، فضلا عن عبارات عامة حول افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف، فجميع تلك الرؤى لم تتحقق بشكل متوازن تجعل الخطة اعتبارية ومنفذة.

وقد ترتب على كل ذلك ضعف قدرة الحكومة على توسيع استثماراتها في راس المال المادي والبشري، بل شمل كل الجوانب البشرية والاجتماعية فالتركة الثقيلة تحتاج سياسات تنموية بجهود حقيقية تعمل على التخلص من تلك الاثار.

واقع هيكل الإيرادات العامة

في هذا المطلب سيتم تحليل هيكل الايرادات العامة، اذ يشير المفهوم الى نسب مساهمة مصادر التمويل العامة والأهمية النسبية لكل مصدر، الا ان هذه النسب وأهميتها تختلف من بلد الى اخر تبعاً لاختلاف درجة التطور الاقتصادي، وللتعرف على هيكل الايرادات العامة سنعمد الى التحليل الاتي :

اولاً: الايرادات الضريبية

على الرغم من التشريعات الضريبية ونسبها المفروضة، الا ان الايرادات الضريبية المتوقعة شيء والتحصيل

الفعلي شيء اخر، نتيجة تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري، ولهذا فان نسب مساهمة الضرائب الى اجمالي الايرادات متدنية جدا، على الرغم من مرونة التجارة الخارجية (حركة الاستيرادات والصادرات)، ووجود منافذ حدودية كثيرة، لذا نحن بصدد تحليل واقع الايرادات الضريبة والتي تشمل: الضرائب على الدخول والأرباح والثروة التي من مكوناتها (ضريبية التركات، والضرائب على الأراضي الزراعية، وضريبة العقار) والضرائب والرسوم السلعية التي تشمل: (ضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات وهي رسوم الصادر والوارد الجمركي وكافة الرسوم الأخرى التي تفرض، على السلع والخدمات المحلية، ومعاملات التجارة الخارجية، والرسوم الأخرى، وللتعرف على نسب مساهمة الايرادات الضريبة في هيكل الايرادات العامة نستعين ببيانات الجدول (6)

1- اجمالي الايرادات العامة

تشير بيانات الجدول (3) الى ان اجمالي الايرادات اتخذت مسارا متذبذبا، فقد بلغت (32.982) مليار دينار عام 2004، لترتفع الى (119.817) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (2.6%) عام 2012، ليتراجع اجمالي الايرادات الى (54.839) مليار دينار عام 2016 بمعدل نمو سالب بلغ (17.4-%) وذلك بسبب الاحداث السياسية وسيطرة المجاميع الارهابية على بعض المفاصل الاقتصادية في المحافظات المحتلة، وفي عام 2009 بلغ اجمالي الايرادات (107.566) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (0.9%)، وخلال عام 2020 وبسبب جائحة كورونا التباطؤ الاقتصادي الذي حصل في اسواق النفط العالمية تراجع اجمالي الايرادات الى (63.199) ميار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (40.2-%).

الجدول (3) تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

المصدر: العمود (1-3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية. العمود (5) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق.

2- اجمالي الايرادات الضريبية

بالرجوع الى البيانات الواردة في الجدول (2) يمكن ملاحظة المسار المتذبذب للإيرادات الضريبية، اذ بلغت (159) مليون دينار وبنسبة مساهمة (0.48%) الى اجمالي الايرادات العامة، لترتفع الى (3.334) مليار دينار عام 2009 نسب مساهمة (6.04%) الى اجمالي الايرادات العامة، يعود هذا الارتفاع في الضرائب الى انخفاض أسعار النفط الخام، لذا عوض الانخفاض برفع الضرائب، وفي عام 2014 بلغ اجمالي الايرادات الضريبية (1.885) مليار دينار بمعدل نمو سالب بلغ (34.4 -%)، وبنسبة مساهمة (1.78%) الى اجمالي الايرادات العامة، وذلك بسبب تدهور الأوضاع السياسية التي تعرض إليها البلد، لترتفع عام 2017 الى (6.298) مليار دينار وبنسبة مساهمة (8.13%) عام 2017، لتتراجع بعدا الى (4.718) مليار دينار عام 2020 وبنسبة مساهمة (7.46%)، مما تقدم يمكن ملاحظة انخفاض نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات، اذ ادرج في مسودات خطط التنمية الوطنية التوقع بارتفاع نسب مساهمة الايرادات الضريبية ولكن وبسبب الفساد المالي والتهرب الضريبي لم يكن موائمة بين الايرادات الفعلية والمتوقعة.

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو %	الإيرادات الضريبية	نمو الإيرادات الضريبية %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة	نسبة مساهمة ايرادات السياحة الى الايرادات العامة	الإيرادات الأخرى
2004	32.982	-	0.159	-	0.48	-	0.197
2005	40.502	22.8	0.495	210.2	1.22	0.7	.055
2006	49.055	21.1	0.591	19.3	1.20	0.5	1.556
2007	54.599	11.3	1.228	107.7	2.24	1.3	0.216
2008	80.252	46.8	0.985	-19.7	1.22	1.3	1.676
2009	55.209	-31.2	3.334	238.2	6.04	3.4	0.122
2010	70.178	27.1	1.532	-54.0	2.18	3.1	5.051
2011	108.807	55.0	1.783	16.3	1.63	1.8	0.396
2012	119.817	10.1	2.633	47.6	2.19	1.6	5.857
2013	113.840	-4.9	2.876	9.2	2.52	1.8	0.285
2014	105.364	-7.4	1.885	-34.4	1.78	2.1	6.406
2015	66.470	-36.9	2.015	6.8	3.03	5	13.142
2016	54.839	-17.4	3.861	91.6	7.04	6.6	6.710

6.051	4.6	8.13	63.0	6.298	41.1	77.422	2017
5.263	2.1	5.33	-9.7	5.686	37.6	106.569	2018
4.336	1.1	3.73	-29.3	4.014	0.9	107.566	2019
4.032	1.8	7.46	17.5	4.718	-40.2	63.199	2020

المبحث الثالث : تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة وعجز الموازنة الاتحادية

اختبار السكون

يعد تحليل اختبار سكون قيم السلاسل الزمنية خطوة مهمة، لتلافي ما يسمى الانحدار الزائف، اي التوصل الى قيم غير معنوية لبعض الاختبارات كاختبار R^2 وارتفاع معنوية الاختبارات الاخرى كاختبار F ، ان الغرض الاساس من هذا الاختبار هو معرفة الخصائص الاحصائية للسلسلة الزمنية، هل تعاني من اتجاه زمني (تصاعدي او تنازلي) نتيجة تاثير الازمات والتقلبات وبعض المتغيرات وبالتالي ادت الى سلوك قيم المتغير بالاتجاه ام ان قيم المتغير اتجاهها حقيقي، او للكشف فيما اذا كانت القيم السابقة لنفس المتغير تؤثر على القيم اللاحقة، وللتاكد من خلو السلاسل من جذر الوحدة، سنعمد الى اختبار Dickey-Fuller لانه يتعامل مع العينات الطويلة الاجل، و جرى تحويل البيانات الى Semi-Annal، وذلك حسب شروط انموذج ARDL، ولكن قبل البدء بتحليل استقرارية السلاسل الزمنية سنلجأ الى الخطوة الاولى وهي رسم قيم السلاسل الزمنية وحسب الاتي:

1- الشكل البياني للسلاسل الزمنية:

لمعرفة فيما اذا كانت السلاسل الزمنية تعاني من اتجاه، تم تغذية البرنامج الاحصائي E-Views10 لنتوصل الى الاتي:

الشكل (9) اتجاه قيم السلاسل الزمنية

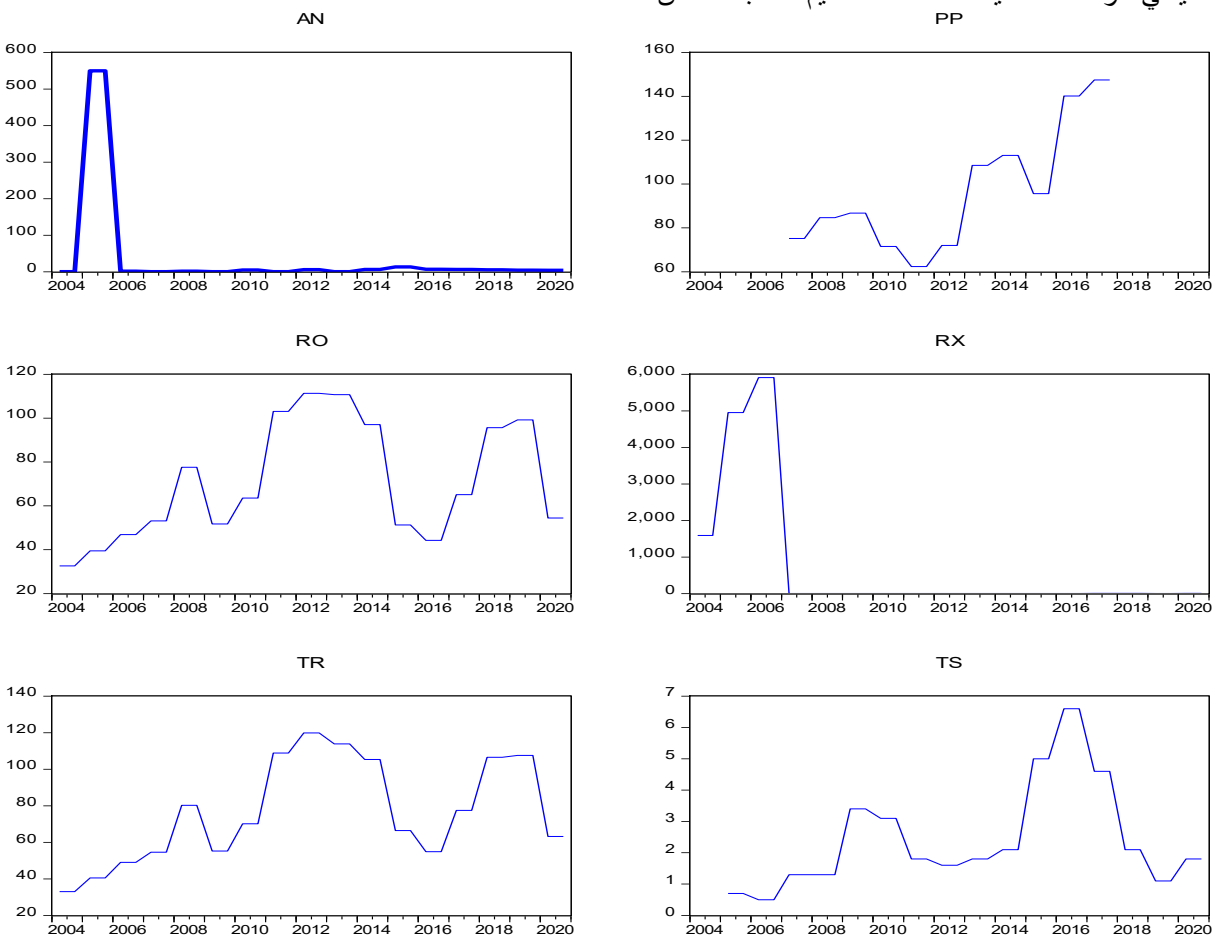

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 10

من الشكل أعلاه نلاحظ ان قيم السلاسل الزمنية غير مستقرة لذا للتأكد من استقرارية القيم سنلجأ الى الاختبار الاتي:

2- اختبـــار Augmented Dickey- (ADF) Fuller:

للتاكد من خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد البحث من مشكلة جذر الوحدة، سيتم اللجوء لهذا الاختبار لانه يتعامل مع العينات طويلة الاجل، ومقارنة النتائج المحتسبة مع قيم توزيع جدول ديكي فوللر بمقارنة قيم t المحتسبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية معين، فاذا كانت القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم الدالة على عدم وجود جذر وحدة، اما اذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من القيم الجدولية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود جذر وحدة وبالتالي نحكم على عدم استقرارية السلسلة الزمنية، ومن ثم نعيد التحليل بعد اخذ الفرق الاول، وعند عدم استقرارها مرة ثانية يتم اخذ الفرق الثاني، وعند المستويات الثلاثة لكل مرحلة، لذا تم ادخال قيم السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث والتوصل الى النتائج الاتية:

الجدول (12) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات

Augmented Dickey-Fuller test statistic								
Variables	Estimated Value	Critical Val			Prop	Level	1St Difference	2St Difference
		%1	%5	%10				
DE	-5.246293	-3.689194	-2.971853	9نةةة				
TR	-5.495999	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.0001		**	
RX	-5.486376	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.0001		**	
PP	-4.534317	-3.808546	-3.020686	-2.650413	0.0021		**	
TS	-3.398681	-3.689194	-2.971853	-2.625121	0.0197	*		
AN	-3.379018	-3.646342	-2.954021	-2.615817	0.0191	*		
RO	-5.486424	-3.653730	-2.957110	-2.617434	0.0001		**	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

- مستقرة عند المستوى (*)
- مستقرة بالفرق الاول (**)

أ- نتائج اختبار استقرارية عجز الموازنة العامة (Di)

دلت النتائج الموضحة في الجدول **(12)** على عدم استقرار القيم الخاصة بعجز الموازنة الاتحادية، اذ انها لم تستقر عند المستوى لذا تم اعادة التحليل والتوصل الى استقرار القيم بعد اخذ الفرق الاول وبوجود قاطع واتجاه زمني، اذ بلغت القيمة المحتسبة (5.246293-) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (1%)

وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة.

ب- نتائج اختبار استقرارية اجمالي الايرادات (TR)

من نتائج الجدول **(12)** اتضح ان قيم السلسلة الزمنية غير مستقرة، اذ كانت قيمة اختبار T المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية، لذا تم اعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الاول، لنتوصل الى خلوها من جذر الوحدة، اذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.495999) وهي اصغر من قيمتها الجدولية بدون قطاع زمني عند مستوى معنوية 1% وعليه نقبل الفرضية البديلية ونرفض افرض العدم والحكم بسكون السلسلة.

ت- نتائج اختبار استقرارية اجمالي الايرادات الضريبية (RX)

دلت النتائج الواردة بالجدول **(12)** بعدم استقرار قيم السلسلة الزمنية بالمستوى وبحدودها الثلاث، لذا تم اعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الاول لتستقر، اذ بلغت القمية المحتسبة (-5.486376) وهي اصغر من القيمة الجدولية وبوجود قاطع زمني حسب اختبار T، عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم وبالتالي سكون السلسلة الزمنية.

ث- نتائج اختبار استقرارية ايرادات المنافذ الحدودية (PP)

بالرجوع الى نتائج الجدول **(12)** بانها غير مستقرة عند المستوى، لذا تم اعادة التحليل لتستقر عند الفرق الأول وبوجود القاطع، اذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.534317) وباحتمالية (P=0.0021) وهي أصغر من قيمتها الجدولية عند كافة مستويات المعنوية، لذا نقبل الفرضية البديلية ونرفض فرض العدم وبالتالي صلاحية ان تدخل السلسلة الزمنية الاختبار اللاحق.

ج- نتائج اختبار استقرارية نسب ايرادات قطاع السياحة(TS)

من نتائج الجدول **(12)** اتضح ان قيم السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل بانها مستقرة عند المستوى، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-3.398681) وباحتمالية (P=0.0197) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم والحكم على سكون قيم السلسلة الزمنية.

ح- نتائج اختبار استقرارية اجمالي الايرادات الاخرى (AN)

بعد تحليل قيم السلسلة الزمنية لاجمالي الايرادات الاخرى الواردة في الجدول **(12)** لوحظ بانها استقرت عند المستوى اذ بلغت القيمة المحتسبة (**-3.379018**) وباحتمالية (P=0.0191) وهي أصغر من القيمة الجـــدولية عند مستوى معنوية 1%، وعليه قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم والحكم بسكون قيم السلسلة الزمنية.

خ- نتائج اختبار استقرارية اجمالي الايرادات النفطية (RO)

لم تستقر قيم السلسلة الزمنية الخاصة باجمالي الايرادات النفطية عند المستوى حسب النتائج الواردة في الجدول **(12)** لذا تم اعادة التحليل بعد اخذ الفرق الاول لتستقر وبوجود قاطع واتجاه زمني، اذ بلغت القيمة المحتسبة (**-5.486424**) وباحتمالية (P=0.001) وهي أصغر من القيمة الجـــدولية عند مستوى معنوية 1%، لذا نقبل الفرضية البديلية ونرفض فرض العدم والحكم على سكون قيم السلسل الزمنية.

المطلب الثاني: اختبار الارتباط الذاتي Correlogram

في هذه المرحلة سيتم اختبار الارتباط الذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اي للكشف عن تاثير القيم السابقة على القيم اللاحقة، وللتاكد من جوهرية العلاقة الاحصائية يجري مقارنة قيم احصاءة Q-Stat، مع القيم الجدولية لاختبار Chi-Square، فاذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة الدالة على ان معامل اختلاف القيم مساوي للصفر، اي عد وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلاسل الزمنية، لذا تم اجراء الاختبار وبدرجة (16) درجة تأخر حسب معطيات البرنامج الاحصائي، والتوصل الى النتائج التالية:

جدول (13) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل حسب اختبار Correlogram

Correlogram test statistic				
Variable	**Estimated Value**	**P-Value**	**Level**	**Difference**
Di	49.706	**0.000**	*	

TR	55.963	**0.000**	*	
RX	42.274	**0.000**	*	
PP	50.320	**0.000**	*	
TS	64.660	**0.000**		
AN	**47.873**	**0.000**		**
RO	52.518	**0.000**	*	
Critical value	**1%= 50.892**	**5%**= 43.773	**10%**= 40.256	

- مستقرة عند المستوى (*)
- مستقرة عند الفرق الاول (**)

1- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي العجز

اشارت النتائج الواردة في الجدول (13) بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=49.706)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

2- **نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات (TR)**

من نتائج الجدول (13) اتضح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=55.963)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

3- **نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات الضريبية (RX)**

بالرجوع الى النتائج الواردة بالجدول (13) اتضح بعد وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، فقد بلغت قيمة اختبار (Q-Stat=24276) عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلية، ونرفض فرض العدم.

4- نتائج اختبار Correlogram لايرادات المنافذ الحدودية (PP)

من نتائج الجدول (13) اتضح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=50.320)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

5- نتائج اختبار Correlogram لنسب ايرادات قطاع السياحة(TS)

اشارت النتائج الواردة في الجدول (13) الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=64.660)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

6- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات الاخرى (AN)

من التحليل الاولي لقيم السلسلة الزمنية اتضح وجود ارتباط ذاتي بين القيم ، اذ بلغت قيمة اختبار (Q-Stat= 8.585)، وبمستوى معنوية (0.929) وهي اصغر من قيمتها الجدولية لذا تم اعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الاول، اذ بلغت القيمة المحتسبة (47.873) وبمستوى معنوية 5%، لذا تم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية الدعم.

7- نتائج اختبار Correlogram لاجمالي الايرادات النفطية (RO)

بالرجوع الى نتائج الجدول (13) اتضح بعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، اذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار (Q-Stat=52.518)، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم

الاستنتاجات

1- ان مشاكل الاقتصاد العراقي تعود بمجملها الى عدم وجود تخطيط سليم وادارة فعالة للمرحلة مابعد 2003، اذ ان الاعتماد المفرط على الايرادات المتحققة من صادرات النفط شكلت النسبة العظمى من اجمالي الايرادات، والتي كان من المفترض ان يمثل القطاع النفطي القطاع القائد لجذب القطاعات الانتاجية الاخرى.

2- فشل خطط التنمية الاقتصادية التي سعت الى تنويع منافذ الايرادات العامة، التي اقرتها الحكومات لانها كانت حبرا على ورق ولم تدخل حير التنفيذ بسبب الفساد المالي والاداري.

3- تراجع ايرادات القطاعات الاقتصادية البديلة الايرادات القطاع النفطي، لاسيما الايرادات المتحققة من الضرائب نتيجة التسويف في تطبيق الوعاء الضريبي بشكل فعلي على المكلفين، لذا انعكس على تراجع تلك الايرادات

التوصيات

1- ضرورة وضع خطط تنموية صحيحة والسعي الى تنفيذ تلك الخطط، لايجاد منافذ للايرادات لدعم الموازنة الاتحادية.
2- دعم القطاع الخاص ليساهم في دعم الانشطة الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة العوائد الناتجة عن الضرائب والايجارات وغيرها.
3- توجيه جزء من الايرادات المتحققة من بيع النفط نحو دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، لاسيما الفوائض المالية الناتجة عن اختلاف اسعار برميل النفط بين اعداد الموازنة والاسعار الفعلية.

المصادر العربية

1- ابراهيم جاسم الياسري، مصادر التمويل الداخلية والخارجية واثرها على الاقتصاد العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2017، ص 70.
2- احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000،ص22.
3- إسماعيل، كريم، محمود محمد، ماجد محمد،(2019)،"دور أدوات التمويل الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة في ماليزيا"، جامعة الموصل، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقيدة والفكر الإسلامي، المجلد 10، العدد 3.
4- الجياشي، أم البنين حميد منشد، (2021)، "إمكانات تطبيق الاستدامة المالية في ظل مخاطر الدين العام وعجز الموازنة العامة في العراق (دراسة تحليلية للمدة 2005-2019)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ص51.
5- السواط، السندي، واخرون، طلق عبد الله، طلعت عبد الوهاب، طلال مسلط الشريف، (2021)" الادارة العامة، المفاهيم، الوظائف" دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية.
6- العباس، بلقاسم، (2004)،" إدارة الديون الخارجية"، المعهد العربي للتخطيط سلسة دورية تعني بقضايا الأقطار العربية، العدد 33، السنة الثالثة
7- الحاج، طارق، (2009)،"المالية العامة"، دار الصفا للنشر و التوزيع، الأردن-عمان.
8- بودلال، علي، (2018)،"العجز الموازني في الجزائر(الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر العدد 6.
9- جسر التنمية،(2007)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد الثالث والستون.
10- حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديموقراطية في العراق، الطبعة الاولى، مطبعة الساقي، مركز العراق للدراسات، العراق، 2013، ص 66.
11- حسين، مصطفى حسن،(1995)،"المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12- الحلو، مشكور، عقيل حميد، سعود جايد، (2016) "مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق" العالمية للنشر والتصميم، العراق.
13- خلف، فليح حسن،(2008)،" المالية العامة"، ،عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن.
14- سالم، عبد الحسين سالم، (2012)،"عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة (2003-2012)"، مجلة العلوم العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.
15- عبد الواحد ، سيد عطية (2000) " مبادئ واقتصاديات المالية العامة " ،الطبعة الثالثة، دار النهضة العربي، القاهرة.
16- عسيري، عيسى بن علي محمد (2018)، "الإيرادات العامة في النظام السعودي"، جامعة الازهر- مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشرف، المجلد 2 العدد 20، ص 6-7.
17- عناية، غازي حسين،(1998)،"المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق للنشر والتوزيع، عمان.
18- عواد، فتحي احمد ذياب،(2013)،"اقتصاديات المالية العامة" الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.
19- كاظم، صالح، احمد صالح حسن، علي وهيب عبد الله، (2015)،"اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق (1990- 2013)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالث عشر، العدد 46.

المصادرالانكليزية :

1- Abdul Kareem,(2011),"Puplic Finance" school of distance education, university of Calicut, India, P 20
2- Brauninger, Michael,(2002),"The Budget Deficit , Public Debt And Endogenous Growth , Hamburg _ Germany", 2002, P1

3- Dialabank,(2019),” Public Revenue – Tax and Non-Tax”, Available: https://www.dialabank.com/income-tax-article/public-revenue-tax-and-non-tax/
4- Endole ,Derseh,(1993) “ External Imbalances, Famines And Entitlements A Case Study. World Institute For Development Economic”, Research Of The United Nations University, Annankath 42c, 00100 Helsinki, Finland.
5- Garcia, Ramajo, Agustin, Julian,(2004),” Budget deficit and interest rates: empirical evidence for Spain” P 716.
6- Jaques fontanel, (2005), " analysis des politiques economiques universitaires", universite pierre mendes, France
7- Kharas & Mishra, Homi, Deepak (1997), “Fiscal Policy , Hidden Deficits, And Currency Crises, International Monetary Fund Working” Paper WP/98/130, Washington, D.C, P 32
8- SRISTI NIMODIA (2021),‘’Public Revenue – Income of the Government’’, Company: N/A Location: Bokakhat, Assam, India, P:1.